



لجنة الأمن الغذائي العالمي

| |
|--|
| <p>الدورة السابعة والأربعون "إحداث أثر فارق في الأمن الغذائي والتغذية"</p> |
| <p>8-11 فبراير/شباط 2021</p> |
| <p>اختصاصات إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية</p> |

ألف - المعلومات الأساسية والأساس المنطقي

- 1- إن الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) المتمثلة في القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، والإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.
- 2- ومن أجل تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس، اتخذت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2019، قرارًا بإعداد خطوط توجيهية طوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية (وُيشار إليها في هذه الوثيقة باسم "الخطوط التوجيهية")، كجزء من برنامج عمل اللجنة متعدد السنوات للفترة 2020-2023¹.
- 3- وتشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات أمرًا أساسيًا من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومن أجل ضمان النظم الغذائية المستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا. وقد أقر المجتمع الدولي بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات من أجل التنمية المستدامة من خلال اعتماد المساواة بين الجنسين كهدف قائم بحد ذاته في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الهدف 5). وسينتج عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات إسهام حاسم في جميع أهداف الخطة ومقاصدها. وبالتالي، فإن التعميم المنهجي للمساواة بين الجنسين في تنفيذ خطة عام 2030 مهم للغاية.

¹ برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة للفترة 2020-2023، الوثيقة CFS 2019/46/7.

يمكن الاطلاع على الوثائق على موقع المنظمة www.fao.org

4- وينتج نظام الأغذية العالمي حاليًا ما يكفي من الغذاء لإطعام كل شخص يعيش على هذا الكوكب. ومع ذلك، وبسبب مجموعة من التحديات المتنوعة، يفشل عدد متزايد من الأشخاص في إعمال حقهم في الغذاء الكافي وتلبية احتياجاتهم اليومية الغذائية والتغذوية. وفي عام 2019، أشارت التقديرات إلى وجود نحو 690 مليون شخص جائع، أي زيادة قدرها 60 مليونًا تقريبًا منذ عام 2014، وهو ما يمثل 8.9 في المائة من إجمالي عدد السكان.² وقد تضيف جائحة كوفيد-19 ما بين 83 إلى 132 مليون شخص إضافي إلى صفوف ناقصي التغذية في عام 2020³، وهو ما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات ويعزى ذلك بشكل جزئي إلى التمييز وعدم المساواة بين الجنسين. ويشكل اليوم سوء التغذية بجميع أشكاله - أي نقص التغذية، والنقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد والسمنة - العامل الأول الذي يُساهم في العبء العالمي للمرض وانخفاض متوسط العمر المرتقب. وفي هذا السياق العالمي الحافل بالتحديات، تعد معالجة عدم المساواة بين الجنسين وضمان حقوق النساء والفتيات أمرًا ملحًا وأكثر أهمية من أي وقت مضى من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

5- وتُظهر مجموعة كبيرة من الأدلة الروابط الإيجابية بين المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية. وليست المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمرين أساسيين لإعمال حقوق الإنسان فحسب، بل هما ضروريان أيضًا للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وإدارة الموارد الطبيعية المستدامة والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وحماية النظم الإيكولوجية والحفاظ على التنوع البيولوجي. ويمثل تمكين المرأة أحد أكثر الطرق فعالية لتحسين النتائج المحققة على صعيد التغذية، ليس فقط للنساء ولكن لجميع أفراد الأسرة أيضًا، ويخفض كذلك معدل وفيات الرضع ويحد من سوء التغذية لدى الأطفال، مما يساعد بالتالي على كسر دروات سوء التغذية بين الأجيال، إضافة إلى إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الغذائية للحوامل والمرضعات. ويُطلب أيضًا اتخاذ تدابير لتحسين صحة الأمهات، مع الاعتراف بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، وبحقوقها الإنجابية.⁴ وليس الاستثمار في النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات مجرد أشياء صحيحة يتعين القيام بها لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، بل هي أشياء ذكية ينبغي القيام بها.

6- ويؤدي التمييز ضد النساء والفتيات وانتشار عدم المساواة بين الجنسين والتعرض للعنف إلى عدم المساواة في الحصول على الأغذية، إضافة إلى ارتفاع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى النساء والفتيات. وتواجه الفتيات الريفيات مساوئ ثلاثية تتمثل في الموقع والنوع الاجتماعي والعمر. وقد ازدادت الفجوة بين الجنسين في الحصول على الأغذية من عام 2018 إلى عام 2019⁵، ومن المتوقع أن تتسع هذه الفجوة نظرًا إلى أن جائحة كوفيد-19 والتدابير الرامية إلى احتوائها تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية بشكل سلبي ومتفاوت بين الجنسين.⁶

7- ويرتبط تحقيق المساواة بين الجنسين ارتباطًا إيجابيًا بزيادة الإنتاج وتحسين الكفاءة في العديد من القطاعات، بما في ذلك الزراعة، في حين أن عدم المساواة والتمييز في الوصول إلى الموارد والتحكم بها لا يزالان يقوضان الأداء الاقتصادي، مما يؤدي إلى نتائج اقتصادية دون المستوى الممكن بلوغه. وتؤدي النساء أدوارًا فعالة بوصفهن عناصر فاعلة في النظم

² حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020.

³ حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020.

⁴ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 70/1 لعام 2015. تحويل علمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، 1994. وإعلان ومنهاج عمل بيجين، 1995. والاستنتاجان رقم 62 و63 المتفق عليهما للجنة وضع المرأة.

⁵ حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020.

⁶ الموجز السياسي الصادر عن المنظمة بشأن الآثار الجنسانية المترتبة عن جائحة كوفيد-19 واستجابات السياسات العادلة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، منظمة الأغذية والزراعة، 2020.

الغذائية كمزارعات ومنتجات ومجهزات وتاجرَات وعاملات بأجر ورائدات أعمال على طول سلاسل القيمة. وسيؤدي منح النساء نفس فرص التي يحظى بها الرجال للحصول على الموارد الزراعية إلى زيادة إجمالي الإنتاج الزراعي بنسبة 2.5-4 في المائة، ويحتمل أن يقلل من عدد الجياع بنسبة 12-17 في المائة.⁷ ويشكل تقديم الدعم الكافي إلى النساء في النظم الغذائية أمرًا حاسمًا بالنسبة إلى الكوكب من أجل إطعام تسعة مليارات شخص في عام 2050 وإنتاج مزيد من الأغذية بنسبة 50 في المائة.⁸

8- ورغم التقدم الإيجابي المحرز على مدى عقود، لا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين قائمة، إذ لا تزال المرأة تواجه أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز في العديد من المجالات. ويتجلى ذلك في عدم المساواة في الوصول إلى، والتحكم في، الموارد الإنتاجية الرئيسية والأصول والتكنولوجيات والخدمات والفرص الاقتصادية والمشاركة في عمليات صنع القرار على مستويي الأسرة والمجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني، فضلاً عن المسؤوليات غير المتوازنة وغير المعترف بها في ما يتعلق بالرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي - وجميعها تؤثر بشكل سلبي على الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي، أي التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار.

9- ويؤثر عدم المساواة بين الجنسين بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، اللائي ما زلن يحظين بوضع اجتماعي وسلطة اقتصادية وسياسية متدنية في أجزاء كثيرة من العالم. ومع ذلك، تقوم الحواجز التمييزية والمعايير والتوقعات المجتمعية الجنسانية التقييدية بمنع الجميع من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وبالتالي، فإن تغيير أدوار الجنسين وعلاقتهم من أجل تحقيق المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص سيعود بالنفع على المجتمع بأسره. ومن المهم للغاية أن تتحمل جميع الجهات الفاعلة مسؤولية مشتركة وأن تضطلع بدور فعال في هذه العملية، بما في ذلك الرجال والفتيان.

باء- هدف الخطوط التوجيهية

10- يكمن الهدف من الخطوط التوجيهية في دعم الدول الأعضاء والشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والفتيات وتمكينهن، كجزء من الجهود المدولة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وذلك في إطار السعي إلى الإعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني.

11- وستوفر الخطوط التوجيهية توجيهات سياساتية ملموسة تستند إلى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن تعميم المنظور الجنساني والتدخلات التحويلية الجنسانية والحلول المبتكرة. وتهدف إلى المساهمة في اعتماد نهج يراعي الجنسين، وإلى تحسين الأطر القانونية والسياساتية والترتيبات المؤسسية والخطط والبرامج الوطنية، وتعزيز الشراكات المبتكرة وزيادة الاستثمارات في الموارد البشرية والمالية التي تؤدي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

12- وتهدف الخطوط التوجيهية إلى زيادة الاتساق السياسي بين المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وخطط الأمن الغذائي والتغذية، وإلى تعزيز التدابير السياساتية المتأثرة. ويساعد إعداد ونشر الأدلة حول الأوضاع والتجارب المتنوعة للنساء والفتيات والرجال والفتيان، والاعتراف بالفرص والقيود والنتائج المتميزة في سياق الأمن الغذائي والتغذية، على تغيير المعايير المجتمعية وزيادة الوعي ودعم الاستجابات المناسبة، بما في ذلك الإعداد الهادف للسياسات والبرامج.

⁷ حالة الأغذية والزراعة 2010-2011، النساء في الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، منظمة الأغذية والزراعة، 2011.

⁸ مستقبل الأغذية والزراعة - الاتجاهات والتحديات، منظمة الأغذية والزراعة، 2017.

13- وستساهم الخطوط التوجيهية في تسريع الإجراءات التي يتخذها جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك منظمات المزارعين والمنظمات النسائية، من أجل تحقيق رؤية اللجنة وأهداف خطة عام 2030، كجزء من عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التنمية المستدامة (2020-2030). ونظرًا إلى الأدوار المهمة التي تؤديها النساء والفتيات في الزراعة⁹ والنظم الغذائية والزراعة الأسرية، وفي الأمن الغذائي والتغذية للأسر، ستساهم الخطوط التوجيهية أيضًا في تنفيذ خطط عمل عقود الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، والماء من أجل التنمية المستدامة (2018-2028)، والزراعة الأسرية (2019-2028)، واستعادة النظم الإيكولوجية (2021-2030)؛ وستستفيد من قمة النظم الغذائية لعام 2021.

جيم- نطاق الخطوط التوجيهية

14- ستعتمد الخطوط التوجيهية إلى:

- (أ) استعراض الأسباب الكامنة وراء أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتأثيرها على الأمن الغذائي والتغذية.
- (ب) وتحديد المساهمات الأساسية للنساء والفتيات وأدوارهن في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، فضلاً عن الحد من الفقر، ومعالجة التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والحد من مخاطر الكوارث وفقدان التنوع البيولوجي، وتعزيز التنمية المستدامة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وستؤكد الخطوط التوجيهية على أن الوفاء بالحقوق والمسؤوليات والفرص الكاملة والمتساوية للجميع أمر ضروري لتحقيق هذه الأهداف.
- (ج) وتوحيد جميع الأعمال السابقة التي قامت اللجنة بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك توصيات اللجنة بشأن السياسات بخصوص "المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية" (2011)، والنواتج المتفق عليها في منتدى اللجنة بشأن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية لعام 2017.¹⁰
- (د) والبناء على أحدث الإحصاءات الجنسانية، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والأدلة والبحوث، وعلى الخبرات الملموسة والممارسات الجيدة لجميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في اللجنة، بما في ذلك الدروس المستفادة والمعارف المولدة في البرامج ذات الصلة التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، بما فيها الوكالات التي تتخذ من روما مقرًا لها (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي) والشركاء في التنمية الآخرين.
- (هـ) والاعتراف بالمرأة وتقويتها بوصفها عامل تغيير، وتحديد الفرص لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، واقتراح استراتيجيات للتغلب على الحواجز المؤسسية والهيكلية والتمييز ضد المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك في (على سبيل المثال لا الحصر) المجالات التالية:
- مشاركة المرأة في صنع القرار والقيادة والتمثيل في تشكيل السياسات العامة.
 - والتمكين الاقتصادي للمرأة، مع مراعاة التقسيم الجنساني للعمل وأدوار الجنسين في الأمن الغذائي والتغذية والزراعة في شتى النظم الغذائية، إضافة إلى التركيز على الإنتاج والاستخدام والتسويق والاستهلاك؛

⁹ تشمل الزراعة المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/242، الفقرة 20.

¹⁰ تتاح النسخة الكاملة لنتائج منتدى عام 2017 بشأن تمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية في الوثيقة [CFS 2017/44/7](#). ولم توافق اللجنة إلا على النص المدرج في التقرير النهائي لعام 2017.

- والاعتراف بخدمات الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر، والحد منها وإعادة توزيعها؛
 - والوصول إلى الأسواق والعمل اللائق؛
 - والوصول إلى الموارد الطبيعية والإنتاجية والتحكم فيها، مثل الأراضي والمياه والغابات والمدخلات الزراعية والخدمات الإنتاجية والاستشارية والائتمان والخدمات المالية الأخرى؛
 - والحصول على التعليم وبناء القدرات والتدريب والمعرفة والمعلومات؛
 - والحصول على التكنولوجيات المناسبة، بما في ذلك الابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات الرقمية والزراعية؛
 - وسلامة النساء والفتيات وأمنهن، والقضاء على العنف والتمييز ضدهن؛
 - وبرامج الحماية الاجتماعية والمساعدات الغذائية والتغذية.
- (و) والاعتراف بأهمية أدوار وإمكانات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والمنظمات النسائية، والعمل الجماعي الذي تقوم بها في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.
- (ز) والتأكيد على أهمية جمع وتحليل واستخدام ما له صلة بهذا السياق من بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر، ومعلومات نوعية، ومؤشرات وتحليلات تراعي الجنسين، من أجل دعم السياسات القائمة على الأدلة والبرامج والخطط والاستراتيجيات والرصد الكافي والإبلاغ وتقييم الأثر.
- (ح) وتعزيز الإجراءات الخاصة بالسياق مع التركيز على النساء في حالات الضعف، والاعتراف بأن النساء لسن مجموعة متجانسة، وغالبًا ما يتعرضن لمختلف الأشكال المتعددة والمتقاطعة من التمييز عبر البلدان وفي شتى أنحاءها، على سبيل المثال، بسبب العمر والعرق والأصل العرقي والطبقة الاجتماعية والدين والجنس وحالة الهجرة والإعاقات التي تؤثر على نتائج الأمن الغذائي والتغذية.
- (ط) والدعوة والترويج والسعي إلى استخدام النهج التحويلية القادرة على معالجة الأعراض والأسباب الهيكلية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين، بهدف تحقيق تغيير دائم من حيث السلطة والخيارات التي تتمتع بها المرأة بشأن حياتها الخاصة، بدلاً من مجرد تحقيق زيادات مؤقتة في الفرص.
- (ي) ولفت الانتباه إلى ضرورة أن تفي الحكومات بالتزاماتها بشأن ضمان المساواة بين الرجل والمرأة، والفتيات والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية من خلال ترجمة تلك الالتزامات إلى سياسات وبرامج واستثمارات وطنية وموارد بشرية ومالية كافية.¹¹
- (ك) والإشارة إلى الولايات والالتزامات الصادرة عن المحافل الدولية (من مثل المادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) والتوصية العامة رقم 34 (2016) لهذه الاتفاقية بشأن حقوق المرأة الريفية) وغيرها من الاتفاقيات والاستراتيجيات الإقليمية (من مثل الاستراتيجية الجنسانية لخطة جماعة دول أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع 2025؛ والاستراتيجية الجنسانية للاتحاد الأفريقي 2017-2027، وما إلى ذلك).^{12، 13}

- (ل) والتسليم باستنتاجات الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة في ما يتعلق بتمكين النساء والفتيات الريفيات.
- (م) واستكمال التنفيذ الفعال للمنتجات السياساتية القائمة الصادرة عن اللجنة والمساهمة في هذا التنفيذ.
- (ن) وإدراج توجيهات بشأن رصد وتقييم استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها في إطار آلية الرصد في اللجنة.

دال- نوع الصك

- 15- ستكون الخطوط التوجيهية طوعية وغير ملزمة، وينبغي تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى والالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومع مراعاة الالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية الواجبة التطبيق على النحو الملائم. وينبغي، بمجرد إقرار اللجنة لهذه الخطوط التوجيهية، تفسيرها وتطبيقها وفقاً للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها.
- 16- وتكمل هذه الخطوط، وتدعم، المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى التصدي لجميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات والتي تؤثر بشكل سلبي على الأمن الغذائي والتغذية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تستند توجيهات اللجنة إلى الصكوك القائمة المعتمدة بشأن هذا الموضوع في سياق منظومة الأمم المتحدة، وتدعمها.
- 17- ورغم الطبيعة الطوعية لمنتجات اللجنة، سيتم تشجيع نشر الخطوط التوجيهية واستخدامها وتطبيقها من قبل جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات، حسب الاقتضاء، من أجل دعم البلدان في تحقيق المساواة بين الجنسين وأهداف الأمن الغذائي والتغذية.

هاء- المستخدمون المستهدفون

- 18- إن هذه الخطوط التوجيهية موجهة إلى جميع أصحاب المصلحة الذين يشاركون في معالجة الأمن الغذائي والتغذية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتخاطب الخطوط التوجيهية في المقام الأول الحكومات على جميع المستويات من أجل المساعدة في تصميم السياسات العامة وتنفيذها، إذ إن هدفها الرئيسي هو توفير أدوات ملموسة لتحقيق الاتساق بين السياسات القطاعية وعبر سياسات القطاع العام على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. كما أنها ذات قيمة بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في المناقشات السياساتية وعمليات التنفيذ السياساتية. ولذلك، يدخل في نطاق المستخدمين المستهدفين الجهات التالية:

- (أ) الحكومات؛
- (ب) والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها؛
- (ج) والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات المزارعين وصغار منتجي الأغذية، ونقابات العمل الخاصة بالعمال المنزليين والريفيين والزراعيين والشعوب الأصلية؛
- (د) والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

¹² برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة للفترة 2020-2023، الوثيقة CFS 2019/46/7.

¹³ تتضمن النصوص الحكومية الدولي المتفق عليها ما يلي: قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2000)؛ وإعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)؛ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994.

- (هـ) والمنظمات البحثية والجامعات؛
 (و) ووكالات التنمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية؛
 (ز) والمؤسسات الخيرية.

واو- العملية والإطار الزمني المؤقت وتقديرات الميزانية

- 19- يعترزم وضع مسودة للخطوط التوجيهية في الفترة 2021-2022 بعد الموافقة على الاختصاصات في الجلسة العامة للدورة السابعة والأربعين للجنة في فبراير/شباط 2021. ومن المزمع اعتماد الخطوط التوجيهية في الدورة الخمسين للجنة في أكتوبر/تشرين الأول 2022. وستكون الخطوط التوجيهية ثمرة عملية استشارية شاملة ومفتوحة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين، نظرًا إلى أن الشمول مبدأ أساسي من مبادئ اللجنة وسيعزز ملكيتها وصلاحياتها المشتركة.
- 20- وستقدم مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالقضايا الجنسانية توجيهات لعملية التشاور التي ستنظمها وتنفذها أمانة اللجنة المكلفة بصياغة الخطوط التوجيهية بمساعدة من فريق العمل الفني المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبتيسير من الرئيسين المشاركين المعينين من قبل المكتب. ويتكون فريق العمل الفني من خبراء فنيين يرشحهم ممثلو المجموعة الاستشارية للجنة. وسيقدمون مدخلات إلى الأمانة من أجل إعداد وثائق المعلومات الأساسية لمجموعة العمل والنسخ المتتالية من الخطوط التوجيهية. وسيتم تقديم تحديثات منتظمة عن حالة عملية تقارب السياسات إلى مكتب اللجنة والمجموعة الاستشارية.
- 21- وستعقد اجتماعات مجموعة العمل بانتظام للمضي قدمًا في إعداد الخطوط التوجيهية، برئاسة الرئيسين المشاركين اللذين يعينهما مكتب اللجنة. وسيشجع الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في اللجنة على المشاركة بنشاط في جميع مراحل وضع الخطوط التوجيهية.
- 22- ويعترزم إجراء مشاورات إقليمية مع ممثلي البلدان والهيئات الأخرى في ستة أقاليم (أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأدنى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية) من أجل الحصول على مدخلات وتعليقات واقتراحات بشأن الطريقة الأفضل لمواءمة الخطوط التوجيهية مع الأولويات والاحتياجات الإقليمية والوطنية. وستسمح الفرص الإضافية، مثل المشاورات الإلكترونية والدعوات إلى تقديم مدخلات مكتوبة، أن يقوم أصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالمساهمة في هذه العملية.
- 23- وستتاح النسخ المختلفة من الخطوط التوجيهية في مختلف مراحل العملية (المسودة صفر والمسودة الأولى والنسخة (النسخ) اللاحقة للتفاوض) باللغات الرسمية الست للمنظمة (العربية والإنكليزية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية). وستتاح الترجمة الفورية بهذه اللغات أثناء التفاوض الرسمي على النسخة النهائية من هذه الخطوط التوجيهية.
- 24- وتبلغ تقديرات الميزانية لإنجاز هذه العملية 700 000 دولار أمريكي. ويغطي ذلك التنظيم المخطط له للمشاورات الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، وترجمة الوثائق الأساسية لاجتماعات مجموعة العمل، والترجمة الفورية أثناء عملية التفاوض بشأن السياسات، وتنظيم اجتماع الخبراء (الذي سيؤكد لاحقًا) والمشاورات الإلكترونية. وسيتم تأمين الموارد المالية والبشرية الكافية من أجل تمكين عملية ناجحة للتقارب بين السياسات.